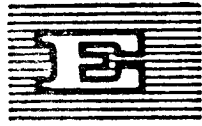


مر 2507



0563

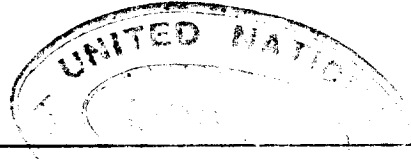


التوزيع : عام

E/ECWA/48

٢ آذار/مارس ١٩٧٧

الاصل : بالانكليزية



الأمم المتحدة

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا

الدورة الرابعة

١٨ - ٢٣ نيسان / ابريل ١٩٧٧

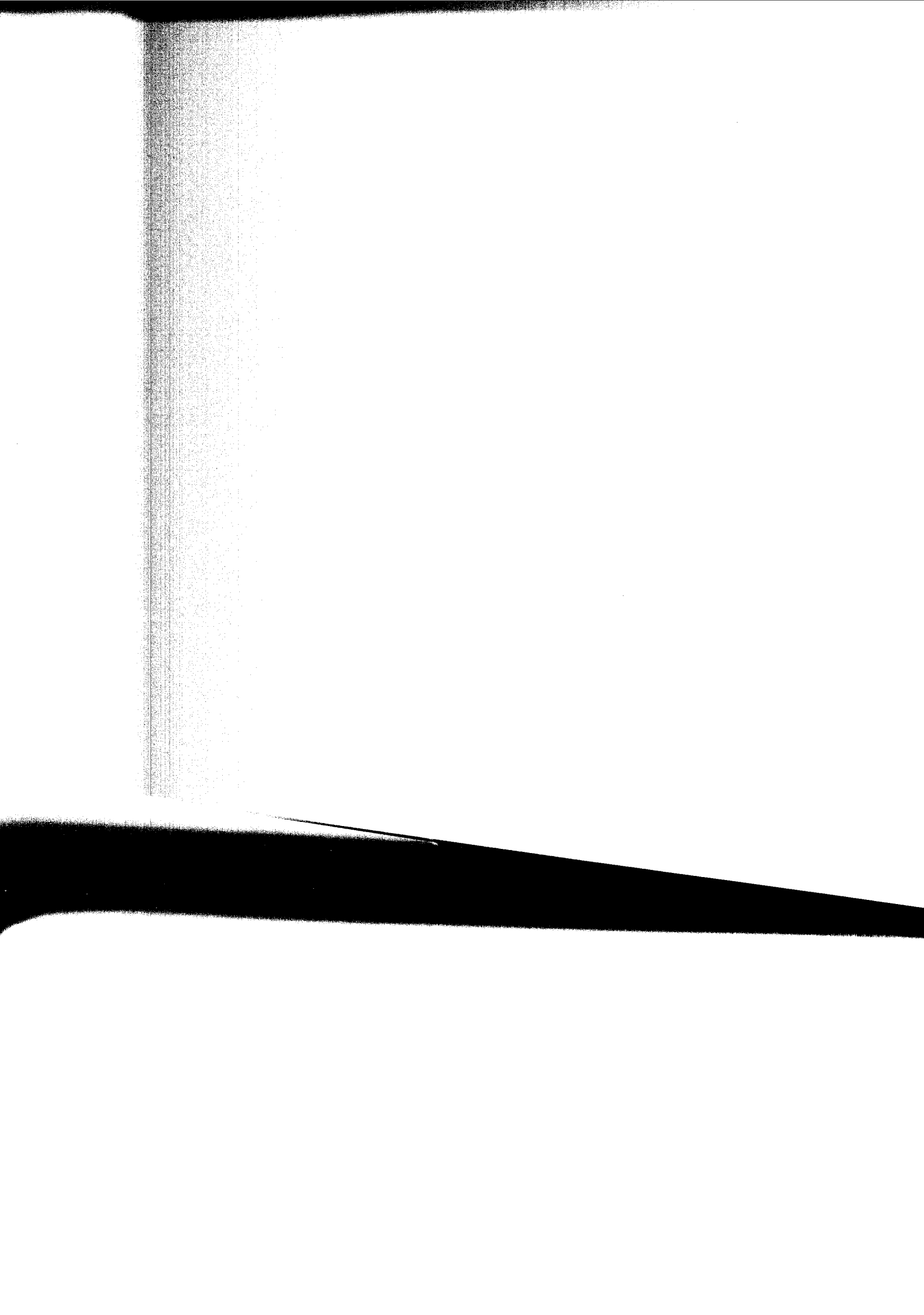
جدة ، المملكة العربية السعودية

البند ٦ (ب) من جدول الاعمال المؤقت

متابعة القرارات الصادرة عن اللجنة

في دورتها الثالثة، ايار/ مايو ١٩٧٦

اعتمدت اللجنة ، في دورتها الثالثة ، عددا من القرارات
المتضمنة احكاما تدعو الى اتخاذ تدابير من قبل الامانة . وتصف
هذه الوثيقة ، بايجاز ، ما اتخذ من تدابير متابعه ضرورية ،
خلال الفترة المستعرضة ، في سبيل تنفيذ هذه الاحكام .



القرار ٢٣ (د - ٣) : الحوار العربي - الاوروبي

١- دعت اللجنة ، في الفقرة (٢) من منطوق القرار " الامين التنفيذي الى التشاور مع الامين العام لجامعة الدول العربية حول الطرق والوسائل التي قد تمكن اللجنة من تقديم المعونة في تحقيق اهداف الحوار العربي - الاوروبي " .

٢- وعملا بالنص الاتف الذكر ، اجرت امانة اللجنة مشاورات مكثفة مع امانتي جامعة الدول العربية و اللجنة الاقتصادية لاروبا ، (للحصول على تقرير مفصل عن المسائل التي تناولها البحث ، يرجى الرجوع الى E/ECOWA/45/Add. 2) .

القرار ٢٤ (٥-٣) : اعادة تعمير وانماء لبنان

١- اتخذ الامين التنفيذي، انسجاما مع احكام القرار ٢٤ (٥-٣)، تدابير عاجلة حالما توقفت الاعمال العدائية، في سبيل "تقديم كل مساعدة ممكنة للتنسيق بين الجهود المبذولة من اجل اعادة تعمير وانماء لبنان".

٢- واستجابة لطلب الحكومة اللبنانية، عزز الامين التنفيذي موظفي اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا الموجودين في بيروت باعادة شعبة التخطيط الانمائي الى تلك المدينة في سبيل تسهيل تقديم الخدمات الاستشارية التي تطلبها رسميا الحكومة اللبنانية في اطار المساعدة التي تقدمها منظومة الامم المتحدة الى لبنان.

٣- ويادرا الامين التنفيذي، مع رئيس شعبة التخطيط الانمائي، الى اجراء مشاورات اساسية مكثفة مع الحكومة اللبنانية في سبيل تقديم مساعدة فورية ملحة الى لبنان. وبناء على طلب رئيس الوزراء، أعد رئيس شعبة التخطيط الانمائي وثيقة مشروع (انظر الصيغة الموجزة للمشروع في الوثيقة E/ECWA/48/Add. 1) بشأن ارسال فريق استشاري متعدد الاختصاصات تابع للامم المتحدة الى لبنان سيمته (أ) القيام بعمليات مسح سريعة ودراسات للاوضاع من اجل اتخاذ قرارات عاجلة تتعلق بالسياسة العامة حول المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي هي مثار اهتمام السلطات اللبنانية، (ب) ان يكون بمثابة نواة لاعداد خطة لبنان المتوسطة الاجل الشاملة، (ج) أن يمهد الطريق لدراسات حول آفاق نمو لبنان على المدى الطويل والاختيارات الواسعة المتاحة له للنمو، في ظروف الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي. ولم يكن بالامكان الاستجابة لهذا الطلب حتى الان بسبب اعتبارات مالية وغيرها.

٤- واستطاعت اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا، بواسطة موظفيها ومستشاريها الاقليميين، وتحت اشراف رئيس شعبة التخطيط الانمائي، ان تقدم المساعدة في مجال انشاء مصرف الاسكان ومجلس الانماء والاعمار. وفي الحالة الاخيرة، انضم موظف كبير من ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في مقر الامم المتحدة لتقديم المشورة اللازمة. فضلا عن ذلك، قدمت اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا مشورتها بشأن اعادة تشغيل وبناء شبكة السكك الحديدية في لبنان، وتواصل تقديم خدماتها الاستشارية من خلال اشتراكها في لجنة اغاثة لبنان وفي اللجنة التحضيرية المختصة بعمليات مصرف الاسكان.

٥- وبناء على طلب الحكومة اللبنانية، بدأت اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا دراسة بشأن السياسة الاسكانية في لبنان. وهدف هذه الدراسة ان تكون ذات اتجاه عملي وان تسهم في وضع سياسة بعيدة المدى لتنفيذ عملية الاسكان الاقتصادي في لبنان.

٦- ان اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا، عملا بتعليمات الامين التنفيذي، وضمن حدود القيود المفروضة على الموارد ومتطلبات برامجها، ستواصل ايلاء لبنان اولوية الاعتبار (انظر E/ECWA/ 48).

القرار ٢٦ (د-٣) : برنامج عمل لصالح البلدان الاقل نموا في المنطقة

١- في الفقرة (١) من منطوق القرار، حثت اللجنة "الامين التنفيذي على التشاور مع مكتب التعاون الفني التابع للأمم المتحدة، وبرنامج الامم المتحدة الانمائي لغرض التوصل الى طريقة للحصول على الاموال الكافية لفترة تخطيطية معقولة حتى يتسنى لمشروع الامم المتحدة الاقليمي للمالية العامة والادارة مواصلة خدماته (١) خلال مرحلته الثانية استجابة لطلبات الحكومات التي تتلقى خدمات المشروع".

٢- وعملا بالنص المذكور اعلاه، اجرت اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا مشاورات مع برنامج الامم المتحدة الانمائي و مكتب التعاون الفني التابع للأمم المتحدة، سعيا للحصول على الاموال الكافية من برنامج الامم المتحدة الانمائي حتى يتسنى للمشروع مواصلة تقديم خدماته الى البلدان الثلاثة المستفيدة، وهي الجمهورية العربية اليمنية وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية وسلطنة عمان. الا ان المباحثات مع برنامج الامم المتحدة الانمائي حول هذا الموضوع لم تسفر عن النتائج المنشودة. فقد ابلغ البرنامج المذكور (اى المكتب المعني باوروبا وودول البحر الابيض المتوسط، والشرق الاوسط) اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا انه لن يتمكن من مساعدة مشروع المالية العامة والادارة بسبب الصعوبات المالية التي يواجهها ولكون المشروع المذكور لا يشكل مجال اولوية في البرامج الاقليمية المخصصة لفترة ١٩٧٧-١٩٨١. ومن جهة اخرى، ابدت الامم المتحدة (مكتب التعاون الفني) استعدادها للابقاء على مساعدتها السنوية البالغة ٢٠٠٠٠٠ دولار امريكي من الميزانية العادية لعام ١٩٧٧ دون ان تعطي اى وعد بالنسبة للسنوات القادمة. ان مساعدة الامم المتحدة مشكورة، ولكنها غير اكدية بالنسبة للمستقبل. ولذا تعرض هذه المسألة على الدول الاعضاء في اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا لكي تبادر الى اتخاذ التدابير المناسبة.

(١) للاطلاع بايجاز على الأنشطة التي قام بها المشروع خلال الفترة المستعرضة،

انظر E/ECWA/45، الصفحات ٥ - ٨.

القرار ٢٧ (د-٣) : دراسة عامة للاوضاع والامكانات الاقتصادية والاجتماعية

للشعب العربي الفلسطيني

١- رجت اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ، في الفقرة (٢) من منطوق القرار الامين التنفيذي وضع الترتيبات لاجراء دراسة شاملة حول الاوضاع والامكانات الاقتصادية والاجتماعية للشعب العربي الفلسطيني بأجمعه وفقا للخطوط العريضة * في تقرير اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا حول الموضوع (الوثيقة E/ECWA/32/Add.1) .

٢- ولدى انتقال اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا الى عمان ، تم تشكيل فريق مهمة من ممثلي مكتب الامين التنفيذي ومختلف الشعب والوحدات المعنية مباشرة ، للاشراف على تنفيذ قرار اللجنة ٢٧ (د-٣) واعداد التقارير المرحلية بهذا الشأن . ويقدر ما سمحت الظروف ، بقي فريق المهمة على اتصال منتظم مع ممثلي منظمة التحرير الفلسطينية حول هذا الموضوع .

٣- وكانت اول خطوة هامة في عمل فريق المهمة استخدام الخبير الاستشاري / مدير الدراسة الذي تتمثل مسهمته في اعداد المنهجية المناسبة والمدخل الملائم الى الدراسة ، وفي توجيه تنفيذها والاشراف على هذا التنفيذ . وتعتبر المؤهلات الواجب توفرها لدى الخبير الاستشاري ذات اهمية حاسمة لتأمين اتساق الدراسة بالموضوعية وضمان تحقيقها لقدر كاف من الشمول . وقد تم بالتشاور مع ممثل منظمة التحرير الفلسطينية انتقاء عدد من الاشخاص من ذوي المؤهلات العالية ، ووجهت رسائل اليهم لمعرفة مدى استعدادهم لتولي العمل .

٤- وجرى ايضا استعراض اسماء المرشحين لوظيفتي باحث رئيسي ووظيفتي باحث مساعد والنظر في مؤهلاتهم . وتم اتخاذ خطوات عطية في سبيل تدبير توظيفهم . وجرى اعداد مواصفات العمل لجميع الوظائف المذكورة اعلاه .

القرار ٢٨ (د-٣) : تعداد الشعب العربي الفلسطيني

١- حثت اللجنة ، في الفقرة (١) من منطوق القرار، "صندوق الامم المتحدة للنشاطات السكانية على تقديم الدعم المادي الضروري للبدء بتنفيذ هذا المشروع قبل نهاية عام ١٩٧٦" ، وفي الفقرة (٢) من المنطوق ، دعت "الامين التنفيذي الى اتخاذ كافة الاجراءات الضرورية ، بالتعاون الوثيق مع منظمة التحرير الفلسطينية ، للبدء في عمليات التعداد السكاني في اقرب وقت ممكن ، عقب اجتماع اللجنة التحضيرية المقرر عقده في عام ١٩٧٦" .

٢- و عملا بما ورد اعلاه ، اجريت اتصالات مع ممثلي منظمة التحرير الفلسطينية وصندوق الامم المتحدة للنشاطات السكانية للشروع في "تعداد الشعب العربي الفلسطيني" . وكان قد خصص مبلغ ١٠٠٠٠ دولار امريكي من قبل صندوق الامم المتحدة للنشاطات السكانية لعقد اجتماع تمهيدي في عام ١٩٧٦ . وقد اجريت اتصالات مع الصندوق المذكور كي يأذن بانفاق هذا المبلغ خلال عام ١٩٧٧ . وقد حاز هذا الاقتراح على موافقة مبدئية .

٣- وجرى اتخاذ جميع الترتيبات الادارية والتقنية لعقد هذا الاجتماع في اوائل ايار/ مايو ١٩٧٧ ، على ان يرد اذن صندوق الامم المتحدة للنشاطات السكانية في الوقت المناسب . واعدت قائمة بالخبراء تشمل ممثلي منظمة التحرير الفلسطينية . وسيناقش هذا الاجتماع ، بالدرجة الرئيسية ، مسألتي "التصريف" و "طرائق جمع البيانات" . وقد اعدت اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا مشروع دراسة حول هاتين المسألتين ، وسوف يكون المشروع النهائي وثيقة عمل لدى الاجتماع .

٤- وبناء على موافقة صندوق الامم المتحدة للنشاطات السكانية ، سيجري اعداد وثيقة مشروع بعد الاجتماع تكون أساسا للمباحثات التي ستجرى مع هذا الصندوق بشأن التمويل المطلوب للشروع في العمل الميداني وفي القضايا ذات الصلة .

القرار (٣١-د-٣) : التعاون مع المؤسسات الاقليمية

١- عملاً باحكام الفقرة (١) من منطوق القرار دعت اللجنة امانتها التنفيذية " الى تحديد اشكال وأسس التعاون المقترح مع المؤسسات الاقليمية ووضع ترتيبات التنسيق والتعاون معها وذلك بالتشاور مع هذه المؤسسات ، وان تقوم الامانة التنفيذية بابلاغ اللجنة في اجتماعها القادم بما يتم اتخاذه من خطوات حول ذلك " . وبموجب الفقرة (٢) من المنطوق دعت اللجنة امانتها التنفيذية الى وضع ترتيبات التنسيق والتعاون مع المؤسسات الاقليمية على شكل اتفاقيات عندما تطلب هذه المؤسسات ذلك " .

٢- و عملاً باحكام الفقرتين المذكورتين اعلاه قامت امانة اللجنة بما يلي :

٣- جرى في تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٦ ابرام وتوقيع مذكرة تفاهم بشأن العلاقات والتعاون بين مركز الانماء الصناعي للدول العربية واللجنة الاقتصادية لغربي آسيا . وتنص هذه المذكرة ، بالدرجة الرئيسية ، على اجراء مشاورات بين الامانتين في سبيل تحديد مجالات وكيفيات التعاون والتنسيق على اساس كل حالة على حدة ضمن اطار برنامج عمل كل منهما وفي حالات خاصة اخرى . كما تدعو الى اجراء مشاورات حول افضل السبل لتعزيز تنسيق الجهود التي تبذلها في مجال تصنيع البلدان المشمولة بنشاطهما . و اضافة الى ذلك ، ستقوم المنظمتان بتبادل البيانات والدراسات والتقارير ، وتدعو كل منهما الاخرى لحضور مؤتمرات واجتماعات وحلقات دراسية الخ . . . ذات اهمية مشتركة .

وجرت مناقشات في مقر مركز الانماء الصناعي للدول العربية تناولت التقدم المحرز في مجال تنفيذ المشروع المشترك المتعلق بصناعة الاسمدة في البلدان العربية . كما بحثت مواضيع اخرى تهتم الطرفين .

٤- تم في نيسان / ابريل ١٩٧٧ توقيع اتفاق بشأن التعاون بين منظمة العمل العربية واللجنة الاقتصادية لغربي آسيا . يرسم الاتفاق المذكور بالدرجة الرئيسية الاطار العام للتعاون بين المنظمتين ولتنسيق انشطتهما . وسوف تجري المنظمتان ، وفقاً لاختصاصات وبرنامج عمل كل منهما ، مشاورات مستمرة حول القضايا التي تحظى باهتمامهما المشترك ، وتشجمان تبادل البيانات والوثائق ، وتنسقان المشاريع والانشطة المشتركة . وسيجرى عقد اتفاقات محددة تشمل انشطتهما المشتركة وذلك على اساس كل حالة على حدة . وقد تم اتخاذا الترتيبات لحضور مؤتمرات واجتماعات تعقد برعاية كلتا المنظمتين .

٥- رغم التأخير الحاصل في عقد الاتفاق الرسمي بشأن التعاون بين مجلس الوحدة الاقتصادية العربية واللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ، وهو التأخير الناتج بشكل رئيسي عن الظروف الصعبة التي مرت بها اللجنة في السنة الماضية ، فقد تم اتخاذا خطوات عطية في هذا الاتجاه . واستناداً الى تبادل برنامج عمل كل منهما ، تقدم مجلس الوحدة

الاقتصادية العربية باقتراحات للتعاون في مجال مشاريع محددة، وما تزال هذه الاقتراحات قيد النظر من قبل اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا . وثمة اقتراحات محددة اخرى للتعاون في ميدان النقل والمواصلات ما تزال ايضا قيد النظر .

٦- وفقا للبيان المشترك الصادر عام ١٩٧٥ بشأن التعاون بين جامعة الدول العربية واللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ، اجرى وفد من الجامعة مباحثات مع المسؤولين في اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا حول السبل والوسائل الكفيلة بوضع مجالات التعاون الممكن موضع التطبيق ، كما ورد في البيان . وقد برزت مجموعة من الاقتراحات المحددة لاقامة مشاريع مشتركة . والتست جامعة الدول العربية ، بوجه خاص ، مساعدة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا في وضع استراتيجية عربية في ميدان النقل ، وانشاء سوق عربية للنقد ولرؤوس الاموال . وقد اعطيت الموافقة من حيث المبدأ على تقديم مساعدة اللجنة المذكورة . ومن المتوقع ان يجرى بحث التفاصيل في الوقت المناسب .

٧- جرى عقد عدد من الاجتماعات بين اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا والصندوق العربي للنماء الاقتصادي والاجتماعي لبحث مدى التقدم المحرز في تنفيذ المشاريع الثلاثة التي يمولها هذا الصندوق جزئيا وهي : (١) مركز التوثيق ، (٢) الخلاصة الاحصائية السنوية للعالم العربي ، (٣) هجرة الكفاءات . للحصول على مزيد من التفصيل ، انظر الوثيقة (E/ECWA/45/Add. 1 and 2) .

٨- وفي هذا الصدد ، احيط الصندوق علما بالنتيجة الايجابية التي اسفرت عنها

زيارة الامين التنفيذي للجنة الاقتصادية لغربي آسيا الى مقر اللجنة الاقتصادية لافريقيا في أديس أبابا . فقد توصل الامينان التنفيذيان الى اتفاق بشأن التعاون في تنفيذ هذه المشاريع الثلاثة عن طريق توسيع شمولها الى البلدان العربية الثمانية في افريقيا . وقد تم اتخاذ خطوات عملية في هذا الاتجاه ، ومن المنتظر احرار نتائج مشرعة عما قريب .

٩- وتم اتفاق حول امكانيات تنفيذ مشاريع مشتركة اخرى مع اللجنة الاقتصادية لافريقيا . وسيجرى بحث التفاصيل من قبل الشعب المختصة لدى الامانتين من اجل بدء التنفيذ .

١٠- من المنتظر تعزيز جهود التعاون خلال عام ١٩٧٧ بين اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ومنظمة البلدان العربية المصدرة للنفط ، لا سيما في ميدان جمع البيانات الاحصائية المتعلقة بالطاقة ومعالجتها ونشرها .

١١- اجريت اتصالات بين اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا وأمانات كل من المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، والمنظمة العربية للنماء الزراعي ، والمنظمة العربية للعلوم الادارية ، بغية وضع ترتيبات عمل من اجل تحقيق التعاون .